The International Journal of Islamic Studies and Culture (IJISC)
Volume 1, No. 2, November 2022
ISSN: 2948-3778 e-ISSN: 2948-3913 https://ijisc.unishams.edu.my

منهج ابن سيده في مشكل القراءات من خلال كتابه المحكم والمحيط الأعظم

سلمان بخاري[1]

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث عن منهج ابن سيده وتعامله مع القراءات المشكلة الواردة في كتابه المحكم والمحيط الأعظم، حيث قام بتوجيه بعض القراءات المشكلة وحملها على أحسن المحامل وأفضل التخريجات، وقد ساعده في ذلك تمكنه في اللغة، وإلمامه بالقراءات القرآنية، إلا أننا نجد في بعض المواضع يقوم بتضعيف القراءة أو وصفها باللحن والشذوذ، وذلك محمول على ما قرره العلماء من قبله الذين وضعوا القواعد —بعد اعتمادهم على الرواية– بناء لما سمعوه من كلام العرب وقاسوا عليه، فإذا جاءت القراءة مخالفة لبعض تلك القواعد قاموا بردِّها، وقد جاء هذا البحث ليعالج تلك المواضع، ويبيِّن على ما اعتمد ابن سيده في تقوية القراءة، أو تضعيفها، ليتضح منهجه في ذلك، وقد اتَّبَعْتُ المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة هذا البحث، وقمت بتقسيمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين، وقد توصلت إلى جملة من النتائج من أهمها:

- عناية ابن سيده بتوجيه القراءات عمومًا، والقراءات المشكلة خصوصًا، حيث نجد في كتابه الكم الهائل من القراءات مع توجيه كل قراءة، كما نلاحظ أنه قام بالاستشهاد بالقراءات القرآنية على كثير من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية مما يؤكِّد على مسألة الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة.
- لم يلتزم ابن سيده على منهج واضح يمكن الاعتماد عليه في رده لبعض القراءات، حيث اختلف منهجه مع القراءات المشكلة فهو في بعض الأحيان يقوم بتوجيه القراءة على أحسن توجيه ويخرجها على أفضل تخريج، وفي بعض القراءات يقوم بردها وتضعيفها، إلا أنه يمكن القول أنه اعتمد في ذلك على القياس النحْوي والصرفي الذي اعتمده علماء اللغة كما يتبيَّن من خلال القراءات التي أوردها في محكمه.

(1) طالب دكتوراه بقسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا .salmanb414@gmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن علمَ القراءات علمٌ جليلٌ، أنزله الله سبحانه تيسيرًا وتخفيفًا على الأمة، فقد كان فيهم العجوز والشيخ الكبير والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قَطُّ؛ فَقَرَأَ كُلُّ واحد منهم ما تَعَوَّدَ به لسانه من غير تكلفة ولا مشقة، فكانت رخصة لهم بأن يقرئوا القرآن على سبعة أحرف كما أخبر بذلك النبي المصطفى ﷺ، واستمر الأمر على ذلك في حياته عليه الصلاة والسلام، إلى أن اختلفت الأمة في القرآن وذلك في عهد عثمان ففزع من ذلك فجمع الناس على مصحف واحد، وأحرق ما سواها من المصاحف، فزالت الفرقة وعادت الألفة، وأصبح الناس يقرئون بما هو مكتوب في مصحفهم لا يخالفون ذلك.

وبما أن القراءات نزلت بلغتهم، فقد تعددت قبائلهم، واختلفت لهجاتهم، وتنوعت ألفاظهم في نطق الكلمات، فالهذلي يقرأ (**عَتَّى** حِينٍ) [يوسف: 35] والأسدي يقرأ (**أَلَمَ إِعهَد**) [يس: 60] بكسر الهمز، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، لذا نشأ خلاف بين النحاة في تصويب القراءة أو تضعيفها أو ردِّهَا

وبما أن القرآن الكريم وقراءاته يعتبر من المصادر الأصيلة للغة العربية، فقد اتخذها اللغويون أساسًا في تقعيدهم للقواعد وبنائها، ومنهم من جعل القراءات تبعًا لقواعدهم التي سمعوها من كلام العرب وقاسوا عليها غيرها، فإن جاءت مخالفةً لتلك المقاييس والقواعد قاموا بردها وتخطئتها، ومن ضمن ذلك القراءات القرآنية، فقد جاءت بعض القراءات القرآنية التي تكون ظاهرها مخالفة لتلك القواعد، أو ناشئة عن قلة فهم للغات العرب، أو غير ذلك من الأمور التي تكون قادحة في القراءة، وهذه القراءات عرفت قديمًا بمشكل القراءات، أو القراءات المشكلة، وقد شَدَّني إلى هذا الموضوع أثناء جمعي ودراستي للقراءات القرآنية الواردة في كتاب المحكم والمحيط الأعظم، حيث وجدتُّ جملة من تلك القراءات المشكلة، وقد تنوعت أساليب ابن سيده ومنهجه مع تلك القراءات، فهو في بعض المواضع يقوم بتوجيه القراءة على أفضل محمل، وفي البعض الآخر يقوم بتضعيفها أو وصفها باللَّحْن والشُّذوذ، وأحيانًا يذكر القراءة دون أن يشير إلى موضع الخلاف فيها، فعزمت أن أجمع تلك القراءات في بحث مستقل، والتعرف على منهجه من تلك القراءات، وعرضها على أقوال الأئمة وبيان مأخذها، والذب عنها، وتوجيهها بما يناسبها من أوجه في اللغة.

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى النقاط الآتية:

- تعلُّقُه بعلم القراءات، الذي هو من أجلِّ العلوم قدرًا وأرفعها منزلة؛ لصلته الوثيقة بكتاب الله تعالى، ولا شكَّ أنَّ شرفَ العلم بشرف متعلِّقه.
- منزلة ابن سيده العلمية وعلو كعبه في علوم العربية والقراءات، وكتابه من أهمِّ المؤلَّفات المعجمية التي تناولت القراءات المشكلة بالدرس والتوجيه.
- أهمية القراءات القرآنية الواردة في كتاب المحكم لابن سيده لعدة أمور:

1. عناية ابن سيده بتوجيه مشكل القراءات، وحمل ما أوهم الشذوذ والضعف منها على أحسن المحامل وأفضل التخريجات، قال رحمه الله تعالى: "وأما قراءة من قرأ ﴿**وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ**﴾ [الأنبياء: 88]

فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح؛ لأنه عندنا على حذف أحد نوني ﴿**نُجِّي**﴾ كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله تعالى: ﴿**تَذَكَّرُونَ**﴾ [الأنعام: 152] أي تتذكرون، ويشهد بذلك أيضًا سكون لام ﴿**نُجِّي**﴾ ولو كان ماضيًا لانفتحت اللام[1].

2. قوة معاني القراءات التي استشهد بها ابن سيده في محكمه في بيان أصل الكلمة العربية، لما تحويها من دلالات ذات آثار قيمة على جميع المستويات الصرفية والنحوية والدلالية.

كما سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة نماذج من القراءات المشكلة الواردة في كتاب المحكم وبيان كيفية توجيهه لهذه القراءات.
2. معرفة منهجه في القراءات المشكلة من حيث قبول القراءة وردها.
3. توضيح الأسباب والعلل التي اعتمدها ابن سيده في القراءات المشكلة.
4. معرفة أقوال العلماء السابقين في القراءات المشكلة، ومدى تأثر ابن سيده بهذه الأقوال.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة العلمية على منهجين أساسيين من أجل الوصول إلى نتيجة واضحة تقوم على مقومات وأسس صحيحة، وهذين المنهجين هما:

المنهج الاستقرائي: وهو المنهج الذي يقتضيه طبيعة البحث، حيث سيقوم الباحث بجمع نماذج من القراءات المشكلة من خلال كتاب المحكم.

المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي سيقوم بدراسة المواد العلمية ومناقشتها وفق ما تتبعه الباحث في جمعه لهذه المواد وتحليلها؛ ليتوصل بعدها إلى نتائج واضحة تخدم الجوانب المتعلقة بالموضوع.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين.

التمهيد: تعريف مشكل القراءات القرآنية:

قال ابن سيده: "الشَّكْل: الشَّبَهُ والمِثْلُ، وجمعه: أشكال، وشُكُولٌ...، وأشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكلة: أي لَبْسٌ، والأشكل من الإبل والغنم: الذي يخالط سَواده حُمرةٌ أو غُبرةٌ، كأنه قد أُشكل عليك لونُه. والأشكل من سائر الأشياء: الذي فيه حمرة وبياض قد اختلط"[2].

وقال ابن فارس: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة. تقول هذا شكل هذا: أي مثله. ومن ذلك يقال: أمر مُشكلٌ، كما يقال أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا.."[3].

والمشكل: اسم فاعل من الفعل الرباعي: أشكل يشكل إشكالًا، فهو مشكل.

---

(1) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م) ج7، ص557.

(2) ابن سيده، المحكم، ج6، ص686.

(3) أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1399هـ/1979م) ج3، ص204.

ويفهم مما سبق أن معنى الإشكال يدور حول: الاختلاط والالتباس والمماثلة، تقول أشكل عليَّ الأمر أي: اختلط بغيره، والأشكل عند العرب: اللونان المختلطان [1].

ويؤخذ مما تقدم: أن المشكل سمي مشكِلًا؛ لأن صاحبه يلتبس عليه أمره، وتتماثل عنده نتائج المعرفة والإدراك.

وهذه المعاني كلها تدور حول المعنى اللغوي للمشكل.

أمَّا في الاصطلاح فقد عرَّفه الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: 816هـ) فقال: "المشكل هو: ما لا يُنَالُ المراد منه إلا بتأمُّل بعد طلب"[2].

وعرَّفه الدكتور عبدالعزيز الحربي بقوله: "ما التُبس على المتأمل لفظه أو معناه؛ لذاته أو أمر خارج عنه"[3].

ويمكن أن يقال أن المقصود من القراءات المشكلة هي: القراءات القرآنية التي التُبس معناها أو إعرابها، واشتُبه على كثير من المفسرين وعلماء اللغة، فلم يعرف المراد منها إلا بالطلب والتأمل[4]".

(1) محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المختصين، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت) ج29، ص272.

(2) الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، 1983م) ص215.

(3) عبدالعزيز علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا، (رسالة دكتوراه، مكة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، 1417هـ) ص88،89.

(4) عيسى بوعكاز، مشكل القرآن وغريبه (2019-2020م)، ص9

المبحث الأول: منهج ابن سيده مع القراءات المشكلة المتواترة

- **المطلب الأول: منهجه مع القراءات المشكلة المتواترة في الأصول.**

ومن خلال قراءة الباحث لمواضع القراءات المشكلة الواردة في كتاب المحكم لابن سيده نجد أن هناك بعض القراءات المشكلة في أصول القراءة، وهي القواعد المطردة في جميع المواضع لدى القراء –وهي مواضع يسيرة– التي تطرق لها المؤلِّف، ونلحظ في أثناء ذلك تضعيفه لتلك القراءة معتمدًا في ذلك القياس النحوي والصرفي، وبناء للقواعد التي أصلوها وقاسوا عليها القراءات القرآنية، ومن تلك المواضع:

الموضع الأول: من مواضع الأصول في القراءة قوله رحمه الله: " فأما قراءة من قرأ _ ويقصد قراءة الإدغام_ ﴿**نَّحْن** نُّحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ فلابد أن تكون النونُ الأولى مُخْتَلَسَةَ الضمة تخفيفًا، وهي بمنزلة المتحركة، فأما أن تكون ساكنة والحاءُ قبلها ساكنة فخطأ"[1].

فنلحظ هنا أنه قام بتخطئة القراءة، بينما هي في الأصل قراءة متواترة صحيحة قرأ بها إمامان من أئمة العربية والقراءة هما: أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي[2].

وجه الإشكال في القراءة: هو اجتماع الساكنين في القراءة، سكون الحاء من ﴿**نَّحْن**﴾ والنون التي تليها عند إدغامها في النون التي بعدها من كلمة ﴿نُّحْيِۦ﴾ مما يؤدي إلى التقاء ساكنين، وذَلِكَ خَارِجٌ عن الحَدِّ الذي وضعه البصريون ولم يرتضوه، فعمدوا إلى تخطئة القراءة وتضعيفها كما فعل ابن سيده في ذلك[3]، وخروجًا من هذا الإشكال ذهبوا إلى الوجه الثاني، وهو اختلاس الحركة وإتيان جزء من الحركة فيها، وهذا الذي جوَّزه ابن سيده في هذه القراءة، وهو وجه آخر مروي لمن قرأ بالإدغام كذلك[4].

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: والقراءة بالإدغام قراءة صحيحة قرأ بها إمامان من أئمة اللغة، فالأصل في اللغة أن يقاس على ما صح فيها، وثبت أثره، والقراءات جزء من كلام العرب، وقد سمع عنهم: "شهرْ رمضان" بإسكان الراء، ويمكن قياس هذه القراءة أيضًا بقراءة من قرأ ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: 58] و﴿لا تَعْدُّوا﴾ [النساء: 154] و﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: 49] فقد قرأ بعضهم بإسكان العين في ﴿نِعْمَّا﴾ والخاء في ﴿يَخْصِّمُونَ﴾ والعين في ﴿لا تَعْدُّوا﴾، وكلها قراءاتٌ صحيحةٌ، ثبتت بالنقل، وصَحَّ بالإسناد، وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال لعبدالله بن عمرو بن العاص: "يا عمرو نعما بالمال الصالح"[5] بإسكان العين، يقول ابن الجزري: "وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون الجمع بين الساكنين؛ لصحته روايةً، وروده لغةً، وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة،

---

(1) ابن سيده، المحكم، ج2، ص538.

(2) محمد بن محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر، إشراف: علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط. د.ت)، ج1، ص296، وأحمد بن موسى بن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، (مصر: دار المعارف، ط2، 1400هـ)، ص122.

(3) وممن خطأها أيضًا ابن جني. ينظر: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م) ج1، ص71.

(4) ابن الجزري، النشر، ج1، ص296، وأبو بكر بن مجاهد، السبعة، ص122.

(5) الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأراؤوط، وعادل مرشد، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م) ج29، ص299.

وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى "نعما المال الصالح للرجل الصالح"، وحكى النَّحْوِيُّون الكوفيون سماعًا من العرب "شهر رمضان" مدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعًا عنه الحافظ أبو عمرو الداني "ثم قال: والإسكان آثر والاخفاء أقيس"[1].

الموضع الثاني من أصول القراءة المشكلة: في قراءة من قرأ بهمزتين محققتين في كلمة ﴿**أَئِمَّةَ**﴾ [التوبه: 12]، وهي قراءة الكوفيين حيث اعتبر هذه القراءة شاذة لمخالفتها القياس الصرفي في ذلك؛ لأن الأصل في هذه الحالة أن تبدل الهمزة ياءً عنده على حسب القواعد التي وضعوها، يقول في ذلك: "والإمام: ما ائتمَّ به من رئيس وغيره، وفي التنزيل ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ **أَئِمَّةَ** ٱلۡكُفۡرِ﴾ أي رؤساء الكفر وقادتهم،

وكذلك قوله تعالى ﴿وَجَعَلۡنَاهُمۡ **أَئِمَّةً** يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: 41] من تبعهم فهو في النار يوم القيامة، قلبت الهمزة ياء لثقلها؛ لأنها حرف سفل في الحلق وبعُد عن الحروف وحَصَلَ طرفًا، فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين فاءً وعينًا ولامًا أحرى فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة، فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم: "دَرِيئَة ودرائئ"، "وخطيئة وخطائئ"، فشاذ لا يقاس عليه، وليست الهمزتان أَصْلين بل الأُولى منهما زائدة، وكذلك قراءة أهل الكوفة: ﴿**أَئِمَّةَ**﴾ بهمزتين شاذ لا يقاس عليه"[2].

فمن خلال هذا النص يتبين لنا منهجه في الحكم على القراءة، وذلك من خلال القواعد التي وضعها علماء النحو في ذلك، وبناءعلى ذلك قاسوا عليها، فإن جاءت القراءة مخالفة لتلك القواعد قاموا بردها وتضعيفها، ومن ذلك قراءة الكوفيين في تحقيق الهمزتين من كلمة ﴿**أَئِمَّةَ**﴾ حيث وردت في القرآن.

الإشكال في القراءة: صرفي، وذلك أن أهل اللغة لا يجيزون اجتماع همزتين محققتين في كلمة واحدة، إلا إذا قاموا بتغيير الهمزة الثانية؛ ليسهل بذلك النطق عليهم؛ لأن الهمزة ثقيلة في النطق، لما فيها من صفات الجهر والشدة، وبُعْدِ مخرجها حيث تخرج من أقصى الحلق، يقول سيبويه: "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكم بدٌ من بدل الآخرة."[3]. ومن ذلك أيضًا أنهم لم يجدوا كلمةً عينها همزة ولامها كذلك كما وجدوا في سائر أخوات الهمزة من الحروف الحلقية، فإذا لم يجمعوا بين الهمزتين في المواضع التي جمع فيها بين أخواتها، دل ذلك على رفضهم لجمعها، ومن ذلك أنهم ألزموا باب (رزيئة) و (خطيئة) القلب في الجمع لما يؤدي اجتماع الهمزتين، فقالوا: (خَطَايا) و (رَزَايَا)، كما أن جمع الهمزتين في كلمة أقبح عندهم من الجمع في كلمتين منفصلتين، لأن المثلين إذا كانا في كلمة نحو: يردُّ ويعضُّ، لا يكون فيها إلا الإدغام، ولو كانا منفصلين نحو (يد داوود) كنت في الإدغام والبيان بالخيار، أي أن

(1) ابن الجزري، النشر، ج2، ص236.

(2) ابن سيده، المحكم، ج10، ص 572.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص552، وعلي طعامنه، مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة: دراسة وتوجيه، (رسالة ماجستير في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة آل البيت) ص99، وممن أخذ على هذه القراءة أبو علي الفارسي أيضًا، الحجة، ج4، ص175،176.

التحقيق في (أئمة) أبعد؛ لأن الهمزتين لا تفارقان الكلمة، بينما الهمزة الأولى في مثل (أءنذرتهم) همزة استفهام قد تسقط، فهي كالمنفصلة، ومع ذلك كرهوا تحقيقها[1].

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: والحق أن القراءة صحيحة بعد ثبوت نقلها عن أكثر القراء المشهورين، وصحت اللغة التي رويت بها، وهي على الأصل في تحقيق الأصوات، وقد قام العلماء بتوجيه القراءتين من وجهين.

الوجه الأول: أنَّ مَن قرأ بتحقيق الهمزتين قرأ بالأصل في نطق الأصوات، وقد أشار إلى هذا التّوجيه ابنُ خالَوَيْه فقال: "فالحُجَّةُ لمن حَقَّقَ الهمزتين أنّه جعل الأولى همزة الجمع، والثانية همزة الأصل التي كانت في (إمام، أأمِمة) على وزن (أفْعِلة) فنقلوا كسرة الميم إلى الهمزة، وأدغموا الميم في الميم للمجانسة[2]

الوجه الثاني: أشار إليه مكي بقوله "وحجّة مَن حقّق الهمزتين أنّه شبّهها بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أُخرى في قولك (أئذا، وأئفكًا) فالهمزة المفتوحة الزّائدة التي للاستفهام دخلت على همزة (إذا) وعلى همزة (إفكا) التي هي فاء الفعل، وكذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في ﴿أَئِمَّةَ﴾ دخلت على همزة (إمام) التي هي فاء الفعل، فلمّا اشتبها في الزّيادة حُقِّقا.."[3].

المطلب الثاني: منهجه مع القراءات المتواترة المشكلة في فرش الحروف

ومن خلال قراءة الباحث لتلك المواضع نجد أن مواضع الخلاف في الفرش أكثر من الأصول وذلك لكثرة الكلمات في الفرش، وهي مواضع كثيرة انتقيت منها ما كثر الخلاف حولها، ومن تلك المواضع:

الموضع الأول: قوله رحمه الله: "وقرأ أبو عمرٍو ﴿**وَأَرْنَا** مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: 128] وهو نادر لما يلحق الفِعْلَ من الإجحاف[4]". فنلاحظ هنا أنه قام بوصف القراءة بالإجحاف، بينما هي قراءة متواترة قرأ بها أبو عمرو البصري بخلف عنه، وابن كثير ويعقوب قرؤوا بإسكان الراء فيها، وهي قراءة متواترة صحيحة[5].

وجه الإشكال في القراءة: إعرابي، وذلك أَنَّ فيها إجحافٌ لحركة الإعراب في الكلمة إذا الأصل فيها (أرْئِينا) من الفعل (رأى) زِيدَ بهمزة التعدية وضمير المتكلمين، ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا، وأُلقيت كسرتها على الراء، وحذفت الياء لصيغة الأمر، فحينئذ لا بد من كسر حرف الراء لدلالة المحذوف، ولو سكنت لا يبقى ما يدل على المحذوف، ومن

(1) علي بن أحمد بن محمد الواحدي، التفسير البسيط، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ) ج2، ص104.

(2) الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ط4، ١٤٠١هـ) ص173.

(3) مكي، الكشف، ج1، ص498.

(4) ابن سيده، المحكم، ج10، ص343.

(5) ابن الجزري، النشر، ج1، ص222، ومحمد بن الحسين الواسطي أبو العز القلانسي، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر. تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، (مكة: مكتبة الفيصلية، ط1، 1404هـ/1984م) ص234.

هنا قام بعضهم كالزَّجَّاج والنحَّاس والأزهري وغيرهم بتضعيف هذه القراءة ووصفها بالنكارة والإجحاف أو القول بقبحها[1].

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: الأصل في القراءة الرواية، وهذه قراءة ثابتة صحيحة، والقراءة الصحيحة لا ترد بالقياس، ويمكن أن يقال في توجيه هذه القراءة أن الراء أُسْكِنتْ تخفيفًا لتوالي الحركات، كما قالوا في (فخِذ، فخْذ) وفي (عضُد عضْد)، وما روي عن العرب قولهم: "قد علْمَ ذلك"[2]، هذا من وجه.

والوجه الآخر: أنه سُمِع الإسكان في هذا الحرف نصًا عن العرب، قال الشاعر:

أرْنَا إداوة عبدالله نملؤها من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا[3]

وبهذا تظهر صحة القراءة رواية وأثرًا ولغةً، ولا مجال للشك أو الطعن في هذه القراءة.

الموضع الثاني: في قوله تعالى ﴿**فَرُهُنٌ** مَّقْبُوضَة﴾ [البقرة: 283].حيث كثر الخلاف حول توجيه هذه القراءة من قبل العلماء الأوائل كالفراء والأخفش وغيرهم، حيث نجد أن ابن سيده ذكر هذه القراءة في خمسة مواضع من كتابه المحكم، وسأكتفي بذكر أهم موضعين ذكرهما ابن سيده، ونرى كيفية تعامله معها، فأول موضع ذكر القراءة فيه في مقدمة كتابه حينما بين منهجه الذي سيسير عليه في عرض الكلمات يقول في ذلك: "ومن غريب ما تضمنه هذا الكتاب تمييز أسماء الجموع من الجموع، والتنبيه على الجمع المركب، وهو الذي يسميه النحويون جمع الجمع، فإن اللغويين جمًا لا يُميزون الجمع من اسم الجمع، ولا ينتبهون على جمع الجمع، ومن الأبنية ما يجوز أن يكون جمعًا، وأن يكون جمع جمع، وذلك أدق ما في هذا الجنس المقتضي للجمع، فإذا مررنا في كتابنا بمثل هذا النوع من الجمع أعلمنا أيهما أولى به: الجمع أم جمع الجمع، كقوله تعالى ﴿**فَرُهُنٌ** مَّقْبُوضَة﴾ فهذا إما أن يكون جمع رهْن، كسحْلٍ وسُحُل، وسقْفٍ وسُقُف، وإما أن يكون رهْن كُسِّر على رِهان، ثم كُسِّر رهان على رُهُنٌ، فيكون على هذا رُهُنٌ جمع الجمع؛ لأن الجمع إذا كان على شكل الواحد ثم كُسِّر فحكمه أن يُكسَّر على ما كسِرَ عليه الواحد المشاكل له في البناء...[4]

والموضع الثاني قوله: "ورجل تاجر، والجمع تجار، وتُجَّارٌ، وتَجْرٌ، فأما قوله

إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة مُعَتَّقَةً مما يجيء به **التُّجُرْ**

---

(1) أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّقَ عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ) ج1، ص78، وإبراهيم بن السري أبو إسحاق الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ط1، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ج1، ص209، ومحمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، معاني القراءات، (الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، ط1، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) ج1، ص179.

(2) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م) ج1، ص156، الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص385.

(3) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠هـ) ج1، ص561.

(4) ابن سيده، المحكم، ج1، ص39.

فقد يكون جمع تجار على أن سيبويه لا يُطردُ جمع الجمع، ونظيره عند بعضهم قراءة من قرأ ﴿**فَرُهُنٌ** مَّقْبُوضَة﴾ قال: هو جمع رهان الذي هو جمع رهن، وحمله أبو علي على أنه جمه رهن كسَحْلٍ وسُحُل، وإنما ذلك لما ذهب إليه سيبويه من التحجير على جمع الجمع إلا فيما لا بد منه ..."[1]

يتبين لنا من خلال هذين النصين أن ابن سيده يرى أن قراءة ابن كثير ومن معه (رُهُنٌ) على أنه جمع رَهْن، وقد يجوز أن يكون جمع رهان، إلا أن ذلك قليل يُمكن الاستغناء عنه، والأَوْلَى حَمْلُ القراءة على أن يكون جمع رَهْن لا جمع رهان، ويكون بذلك جمع الجمع، والأصل أن لا تجمع الكلمة على الجمع الجمع إلا في حال تعذر الجمع أو فيما لا بد منه، وهو مذهب سيبويه ومن معه.

وجه الإشكال في القراءة: صرفي، ونلاحظ في هذا الموضع أن الإشكال حاصل في توجيه القراءة، وذلك في قراءة من قرأ ﴿**فَرُهُنٌ** مَّقْبُوضَة﴾ بضم الراء والهاء، والإشكالُ الحاصلُ فيه على من جعل هذه القراءة على أنها جمع رهان الذي هو جمع رَهْنٍ، ويكون بذلك جمع الجمع، وهو ما لم يرضه كثير من العلماء كـ سيبويه وغيره، ومذهبهم في ذلك التحجير على جمع الجمع إلا فيما لا بد منه، وما دام أنه يمكن حمل القراءة على أنه جمع رَهن فلا حاجة في جعلها جمع الجمع.

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: كما ذُكِرَ سابقًا أن الإشكال في هذه القراءة هو في توجيهها من قبل بعض العلماء، ويمكن دفع الإشكال عنها من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قراءة ابن كثير ﴿**فَرُهُنٌ** مَّقْبُوضَة﴾ جمع رهْن، وفَعْل يجمع على فُعل وإن قلَّ نحو: سَقْفٌ وسُقُف، وأسَد وأسُدٌ، وأنشد أبو عمرو حجةً لقراءته قولَ قعنب:

بانت سعاد وأمسى دونها عدن ... وغلَّقت عندها مِن قبلِك **الرُّهُن**

الوجه الثاني: أن رهُنًا جمع رهان، ورهان جمع رهْن فهو جمع الجمع، كما قالوا في ثِمار جمع ثَمَر، وثُمُرٍ جمع ثمار، وإلى هذا المذهب ذهب الفراء وغيره، وهذا التوجيه وهو جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه[2].

الوجه الثالث: وهو توجيه معنوي، وهو ما قاله أبو عمرو: "وإنما قرأت فُرُهن للفصل بين الرهان في الخيل وبين جمع رهْن في غيرها" وقوله:" لا أعرف الرهان إلا في الخيل لا غير"، وقال يونس: "الرَّهْن والرِّهان عربيان، والرُّهُن في الرَّهْن أكثر، والرِّهان في الخيل أكثر"[3].

(1) ابن سيده، المحكم، ج7، ص354.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، ج2، ص679،680، والفراء، معاني القرآن، ج3، ص32.

(3) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلي للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1415هـ – 1994م) ج2، ص202.

المبحث الثاني: منهجه مع القراءات الشاذة المشكلة

المطلب الأول: منهجه مع القراءات الشاذة المشكلة في فرش الحروف.

وفي هذا المبحث مطلب واحد؛ لأني لم أجد موضعًا شاذًا يتعلق بالأصول، وحاولت في هذا أن أنتقي بعض المواضع التي فيها إشكال لغوي أو معنوي بالإضافة إلى كونها قراءة شاذة، إذ لا يلزم أن تكون القراءة شاذة لأن فيها إشكال من الناحية اللغوية، لأن هناك قراءات متواترة ومع ذلك وجدنا فيها إشكالات حولها كما سبق معنا في المبحث السابق، وقد وجدت جملة من المواضع التي فيها إشكالات لبعض القراءات الشاذة التي أوردها ابن سيده في كتابه المحكم، حيث قام بتضعيف بعضها ووصفها باللحن، أو الشذوذ، مبيّنًا علته في بعضها وسبب ضعفها، وفي البعض الآخر لا يقوم بذكر شيءٍ من ذلك مكتفيًا بوصفها بالشذوذ.

❖ أولًا: القراءات التي قام بتوجيهها

الموضع الأول: قوله رحمه الله: "والإنجيل: صحيفة النصارى، مشتق منه، وقيل: اشتقاقه من النَّجْل الذي هو الأصل، وقرأ الحسن: (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ **ٱلْأَنْجِيلِ**) [المائدة: 47] بفتح الهمزة، وليس هذا في كلام العرب، قال الزَّجَّاجُ: وللقائل أن يقول: هو اسم أعجمي، فلا ينكر أن يقع بفتح الهمزة؛ لأن كثيرًا من الأمثلة الأعجمية يخالف الأمثلة العربية نحو: آجر، وإبراهيم، وهابيل، وقابيل"[1].

نلاحظ في هذا الموضع أنه قام بذكر القراءة وعقب عليها بقوله وليس هذا في كلام العرب، ثم خرَّجها بقول الزَّجَّاج وغيره، وهي قراءة شاذة[2].

وجه الإشكال في القراءة: صرفي، حيث لا يوجد كلمة في العربية على وزن (أَفْعيل)؛ لذلك يُفهم من قول ابن سيده النكارة، وقد قام الزجاج بردها من ناحيتين، من ناحية اللغة إذ لا يوجد في الصرف كلمة على وزن (أفعيل)، ومن ناحية السند، حيث قرأ بها الإمام الحسن البصري، وهاك نص قوله: "ورويت عن الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة، وهذه قولة ضعيفة...إلى أن قال: "وإنما كُرهت القراءة بها لأن إسنادها عن الحسن لا أدري هل هو من ناحية يوثق بها أم لا"[3]. كما قام ابن جني بوصفها بالغرابة بعد أن أطال الكلام حول معانيها، وحاول واجتهد في تخريج القراءة وتسويغها في اللغة وحمل الكلمة على ما جاء من نظيراتها، والتماس العذر لمن قرأ بها، واحترام أقوالهم خاصة إن كان من الأئمة العُبَّاد الزُّهَّاد كالإمام أبي الحسن البصري –رحمه الله تعالى– وهذا دأب العلماء، حيث حمل قراءته على وجه من أوجه اللغة العربية[4].

---

(1) ابن سيده، **المحكم**، ج7، ص426.

(2) محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهَّان النوزاوازي، **المغني في القراءات**، تحقيق: محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، (السعودية: الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "**تبيان**"، ط1، 1439هـ -2018م) ج2، ص566، ورضي الدين محمد بن أبي نصر الكرماني، **شواذ القراءات**، تحقيق: شمران العجلي، (لبنان: مؤسسة البلاغ، د. ط، د. ت) ص101.

(3) الزَّجَّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص280.

(4) ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص151،152.

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: كَمَا ذُكِرَ سَابِقًا أن القراءة تحكمها الرواية، ولا تخضع للمقاييس اللغوية ولا للقواعد التي وضعها العلماء، إذ لا يحيط بجميع اللغة إلا نبي، ويمكن توجيه هذه القراءة من وجهين:

الوجه الأول: أن كلمة (إنجيل) اسم أعجمي، فلذلك يجوز التصرف فيه ما لا يجوز في غيره، وذلك أن العرب إذا أعربت اسمًا من غير لغتها أو بنته اتسعت في لفظه بألفاظ مختلفة، ولا يقاس بالأمثلة العربية، كاسم إبراهيم وقابيل وهابيل فهذه أسماء أعجمية اختُلف في نطقها، ويمكن إلحاق هذه الكلمة بها، وإلى هذا القول أشار ابن سيده بعد أن نقل قول الزَّجَّاج فيها[1].

الوجه الثاني: حمل هذه القراءة على ما جاء من نظيراتها من الأوزان، فقد حُكِي في السِّكِّينة: السَّكَّينة بفتح السين وتشديد الكاف، وإفعيل أخو فِعِّيل، وسُمع في بِرطيل بَرطيل بفتح الباء وإن كان قليلًا لكنه مسموع في لغتهم، فيكون على وزن فَعْلِيل بفتح الفاء، وأفعيل وفَعليل وفَعِّيل يكاد يكون واحدًا[2].

الموضع الثاني: قوله رحمه الله تعالى: "والعَبْقَرِيُّ والعُبَاقِرِيُّ: ضرب من البُسُط، الواحدة عَبْقَرِيَّة، وفي التنزيل: ﴿**وَعَبْقَرِيٍّ** حِسَانٍ﴾ [الرحمن: 76]، وقرئ: (**وَعَبَاقِرِيٍّ** حِسَانٍ)، ولا يكون على جماعة عَبْقَرِيّ؛ لأن المنسوب لا يُجْمَع هكذا إلا أن يكون اسمًا على حِياله، ثم يُنسَبُ إليه كما يُنسَبُ إلى حَضَاجِر، فتقول: عباقر ويُنسَبُ إليه عَبَاقِرِيّ"[3].

ونلاحظ هنا أنه استعمل القياس الصرفي في القراءة، ثم قام بتوجيه القراءة بما يحتمله ويوافقه القياس، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم تضبط حركة الياء في قراءة الجمع من (**عَبَاقِرِيّ**) إلا أنه يفهم من قوله أنه أراد كسر الياء مع تنوينها، وهي قراءة مشكلة كما سأوضحه، وهناك قراءات أخرى أيضًا مشكلة ذكرها العلماء كفتح القاف والياء فيها (عباقَرِيَّ) قال عنها الزمخشري لا تصِحُّ[4]، واستحال النحَّاس أن يكون (عباقري) جمع عبقري، وعلَّلَ ذلك بعدة أوجه[5]، وَتَرْكُ الصرف فيها شاذٌ عند ابن جني[6]، وقد ذكروا فيها خمس قراءات[7]، والذي يَهُمُّنَا هنا القراءة التي أوردها ابن سيده وقام بتوجيهها وهي (وَعَبَاقِرِيٍّ).

وجه الإشكال في القراءة: صرفي أيضًا، لأن كلمة (عباقر) جمع، والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو أكثر لا يضاف إليه ياء النسب، والأصل أن تجمع عبقري على عباقرة، كما تقول في مهلبي مهالبة، ولا تقول مهالبي، ولا الخثعمي

(1) الزَّجَّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص280، وأبو البقاء عبدالله بن الحسين العُكبرِي، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، (لبنان: عالم الكتب، ط1، 1417هـ- 1996م) ج1، ص301،302.

(2) ابن جني، المحتسب، ج1، ص151،152، ج2، ص313.

(3) ابن سيده، المحكم، ج2، ص411.

(4) محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط3، ١٤٠٧ هـ) ج4، ص454، ومحمد بن جر ير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (مكة: دار التربية والتراث، د.ط، د.ت) ج23، ص86.

(5) أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضـــع حواشـــيه وعلَّقَ عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ) ج4، ص214.

(6) ابن جني، المحتسب، ج2، ص305، وسر صناعة الإعراب له أيضًا، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م) ج2، ص393.

(7) عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات، (دمشق: دار سعد الدين. د.ت. د.ط). ج9، ص285.

بالخثاعمة، كما أن الإشكال الحاصل في قراءة الجمع أنه لا يخلوا من أن يكون منسوبًا إلى عبقر فيقال في النسب إليه: عبقري، أو يكون منسوبًا إلى عباقر فيرد إلى الواحد فيقال: عبقري كما شرط النحويون ذلك[1]. فقراءة (عباقري) بالجمع جاءت مخالفة للقياس الصرفي الذي وضعه العلماء، فبناءً على ذلك قاموا بتخطئة القراءة وعدم صحتها، ومن ذلك الفراء وتبعه الزجَّاج وابن جني وغيرهم، يقول الفراء في ذلك بعد أن صحَّح قراءة الجمع في كلمة "رفارف"، وعندما جاء لقراءة: (عباقري) قال "وأما العباقري فلا؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح"[2].

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: ويمكن توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن الأصل في القراءة هي الرواية كما ذكرنا سابقًا، فإذا صَحَّتِ الرِّوَايةُ وصَحَّ سندها لا تردها قياس عربية ولا فشو لغة، فقد تعددت الرويات في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روى الثعلبي بسنده عن أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: (مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ **رَفْرَفٍ** خُضْر **وَعَبْاقِرِيٍّ** حِسَانٍ)[3]، كما رواه أبو عمر حفص بن عمر بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسَلَّمَ أنه قرأ (مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ **رَفَارِفٍ** خُضْر **وَعَبْاقِرِيٍّ** حِسَانٍ) منوَّن، قال أبو عمر: فقلت له يا أبا أحمد، إنما هي: (مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ **رَفَارَفَ** خُضْر **وَعَبْاقِرِيَّ** حِسَانٍ) –يقصد فتح الياء– قال: صدقتَ، هكذا يقولون النحويون، ولكن سمعت أنا هكذا"[4]، ففي هذه الرواية دليل على أن الأصل في القراءة هو التلقي والسماع، وإن خالفت القراءة القواعد والقياس، فأبو عمر راوي الحديث يستفهم القراءة عمن روى عنه ويستوثق منه، لأنها إذا قُرِئَت بهذا الشكل فإنه لا بد من فتح الياء فيها على القياس، إلا أن الرواية جاءت مخالفة لذلك فوجب قبولها والمصير إليها، هذا ما يتعلق من جانب الرواية.

الوجه الثاني: ما قام بتوجيهه الإمام ابن سيده نفسه، وهو أنه يجوز إضافة ياء النسب إلى كلمة عباقر إذا ما اعتبرنا أن الكلمة كلمة جمع وليس مفردًا، فيكون بنائها بناء الجمع فيجوز حينئذ إضافة ياء النسب إليها، كما أضافوا إلى كلمة سروايل وحضاجر وغيرها من الكلمات التي بنائها بناء جمع، وهي في الأصل اسم مفرد إلا أن وزنه وزن الجمع، هذا الذي يُفهم من كلامه، وقد ذهب إلى هذا القول جماعة من النحويين كالخليل بن أحمد، والأزهري وغيرهم[5].

---

(1) النحَّاس، إعراب القرآن، ج4، ص213.

(2) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د. ت) ج3، ص120

(3) أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين، (جدة: دار التفسير، ط1، 1436هـ-2015م) ج25، ص393،394.

(4) أبو عمر حفص بن عمر الدوري، جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: حكمت بشير ياسين، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1408هـ-1988م) ص157.

(5) الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (لبنان: بيروت، ط1، 1988م-1408هـ) ج2،ص298، ومحمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، ٢٠٠١م) ج3، ص187.

الوجه الثالث: من جانب اللغة فقد جاء ذلك أيضًا كالنسب إلى مدائن فيقولون: مدائني، وقد صحَّ ذلك عندهم[1]، ويكون عباقري من جملة ذلك.

الوجه الرابع: يكون بعدم نسبة عبقري إلى عباقر، لأن المشهور أن كلمة عبقر: قرية تُوشَّى فيها الثياب، فثيابها أجود الثياب، فصارت مثلًا لكل منسوبٍ إلى شيء رفيعٍ فكلما بالغوا في نعت شيء مُتَناهٍ نسبوه إليه، وقيل: إنما يُنسبُ إلى عبقر الذي هو موضع الجِنّ، والعبقري والعباقري: ضربٌ من البُسُط الواحدة عبقرية، فإذا أضفنا العباقر إلى تلك البلاد، أو إلى الشئ المتقن صنعه قلنا عبقري، وإذا لم ننسبه فيكون من باب كرسي وكراسي، وبختي وبخاتي، كما قال ذلك قطرب[2].

وبعد فنلاحظ في هذا المثال أن ابن سيده قام بتوجيه القراءة على ما يحتمله القياس في اللغة، ولكن الذي يحسب له أنه قام بتخريج القراءة بعد ذلك على أفضل تخريج، مما يدل على تمكنه في اللغة، وعلو كعبه في ذلك، وهذا الأصل في كل قراءة أن لها وجه في اللغة يحتملها، سواء كان ذلك الاستعمال فصيحًا أم أفصح.

❖ ثانيًا: القراءات التي لم يقم بتوجيهها

في حين نلحظ أنه لم يقم بتوجيه بعض القراءات المشكلة، مكتفيًا بقوله أنها شاذة، أو بوصفها أنها لحن، وإذا ما تتبعنا تلك القراءات نجد أن فيها إشكال لغوي أو معنوي، وقد وجدت أكثر من موضع، وسأذكر نماذج منها:

الموضع الأول: قوله رحمه الله: "وأَدْراهُ بهِ: أَعْلَمَه، وفي التنزيل: ﴿وَلاَ **أَدْرَاكُم** بِهِ﴾ [يونس: 16] وأما من قرأه (وَلاَ **أَدْرَأَكُم** بِه) مهموزًا فَلَحْنٌ[3]".

نلاحظ في هذا المثال أنه قام بوصف قراءة الهمز باللحن، وهي قراءة شاذة، قرأ بها الإمام الحسن البصري، وتعتبر هذه القراءة من مشكل القراءات، وإشكالها دائر بين اللغة والمعنى، كما سأبينه في الفقرة التالية.

وجه الإشكال في القراءة: لغوي ومعنوي، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَلاَ **أَدْرَاكُم** بِهِ﴾ أي: ولا أعلمكم به، من درى يدري، ودريت بمعنى علمت[4]، ومعنى (وَلاَ **أَدْرَأَكُم** بِه) بالهمز، من درأت: أي دفعت، من درأ يدرأ درءًا أي: دفعه، فالدرء: الدفع، فيقع الغلط بين دريت وأدريت ودرأت[5]، هذا من جانب المعنى، ومن جهة اللغة فإنه يقال: درى

(1) ابن جني، المحتسب، ج2، ص305،306، ومحمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط3، 1417هـ-1997م) ج3، ص219.

(2) الثعلبي، الكشف والبيان، ج25، ص392، وأبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م)، ج13، ص193

(3) ابن سيده، المحكم، ج9، ص393.

(4) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تفسير غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1398هـ-1978م) ص194، وسلمة بن مسلم الصحاري، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والتراث، ط1، 1420-1999م) ج2، ص172.

(5) الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1413هـ) ص313.

الشيءَ دريًا، ودِريًا، ودريةً، ودرايةً: علمه، هذا هو الأصل في الكلمة؛ لأن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحَّتا، لم تنقلبا إلى ألف، مثل: "قضيت" و "دعوت"[1]، ولا يقال في دريت أدرأت بالهمز في اللغة المشهورة، وَعَدُّوا ذلك من الغلط، يقول الفراء في قراءة الحسن (ولا أدرأتكم) بالهمز "فإن يكن فيها لغة سوى دريت وأدريت فلعلَّ الحسن ذهب إليها، وأما أن تصلح من دريت وأدريت فلا"[2]، إلى أن يقول: "وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز..."[3].

وهذا الخلاف حاصل إذا قلنا أن درأت بالهمز مأخوذ من دريت في لغة من يبدل الياء ألفًا، وهي لغة بني الحارث بن كعب يبدلون من الياء ألفًا إذا انفتح ما قبلها[4]، أما إذا قلنا أن القراءتين مختلفتين في الاشتقاق، بمعنى أن قراءة الجمهور مأخوذ من دريت الشيء أي: علمت به، وقراءة الحسن مأخوذ من الدرء وهو الدفع، فحينئذٍ يندفع الإشكال، ويحصل الاتفاق.

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: يمكن توجيه القراءة من عدة أوجه:

الوجه الأول: من جهة الرواية، فقد قرأ بهذه القراءة الإمام الحسن البصري، وهي قراءة شاذة، إلا أنه لا يجوز الطعن فيها والانتقاص منها، ويمكن الاستفادة منها في المسائل اللغوية، يقول ابن جني: "فهذا وإن طالت الصَّنعة فيه أمثل من أن تُعْطَى اليد بفساده وترك النظر في أمره"[5].

الوجه الثاني: من جهة اللغة وفيها تخريجان:

أحدهما: أنها من الدراية والأصل "أدريتكم" فقلبت الياء همزة على لغة من قال: لبَّأت بالحج أي لبيت، ورثأت فلانًا بمعنى رثيته، وجاز هذا البدل؛ لأن الألف والهمزة من واد واحد، وقيل: الأصل "أدريتكم" أيضًا فقلبت الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف همزة كما قالوا: في أعطيتك أعطأتك، وهي لغة لعقيل.

والتخريج الثاني: أن الهمزة أصلية وهو من الدرء بمعنى الدفع يقال: درأت فلانًا أي دفعته، ومنه ﴿وَيَدرَؤُا عَنهَا العَذَابَ﴾ [النور: 8] ويقال: أدرأته جعلته دارئًا أي دافعًا، والمعنى: ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرءونني بالجدال وتكذبونني[6].

---

(1) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص143

(2) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص495.

(3) المصدر نفسه.

(4) النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص143.

(5) ابن جني، المحتسب، ج1، ص310.

(6) عبالفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ-1981م) ص52، و شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم، د. ط، د. ت) ج6، ص164،165، والمنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م) ج3، ص358،359.

الموضع الثاني: ومن جملة تلك المواضع التي لم يقم بتوجيه القراءة مكتفيًا بوصفها أنها شاذة قوله رحمه الله: "والدارس: المدارسة. ابن جني: ودرسْتُه إيَّاه وأدرسته، ومن الشاذ قراءة ابن حيوة: (وَبِمَا كُنتُمْ **تُدْرِسُونَ**) [آل عمران: 79][1].

هذا وقد روي عن أبي حيوة ثلاث روايات في هذه القراءة، الرواية الأولى هي التي ذكرها ابن سيده (**تُدْرِسُونَ**) بضم التاء وكسر الراء، والرواية الثانية عنه بتشديد الراء (**تُدْرِّسُونَ**)، والرواية الثالثة بفتح التاء وكسر الراء (**تَدْرِسُونَ**) وكلها قراءات شاذة[2].

وجه الإشكال في القراءة: صرفي، إذا الأصل في الكلمة ضم العين في المضارع، تقول درس العلم يدرُسُه، وهذه اللغة هي اللغة الفصيحة، وأما يدرِس بكسر العين فهي لغة فيه، وإن كانت قليلة، فهما لغتان في مضارع "دَرَسَ"[3].

توجيه القراءة ورفع الإشكال عنها: كما ذكر سابقًا أن القران نزل بلغة العرب، تسهيلًا وتيسيرًا عليهم، والأصل أن القراءة لا تخضع للقياس وقواعد اللغة، لذا يمكن أن يُقال أن قراءة الجمهور هي اللغة المشهورة والسائدة في الكلام، والقراءة الأخرى لغة فيه، وإن كانت قليلة لكنها مستعملة،، يقال: درست الكتاب أدرسُه وأدرِسه، ومنه قراءة أبي حيوة (**تَدْرِسُونَ**) مثال: تجلِسون، دَرْسًا ودراسةً[4]، كما أن هذه القراءة تؤيِّدها السماع والقياس، فالسماع لورود اللفظ في بعض المعاجم كما ذُكر سابقًا، وأما القياس فَلِما ذهب إليه بعض كبار اللغويين كأبي زيد وابن خالويه من قياسية الانتقال من فتح عين الفعل في الماضي إلى ضمها أو كسرها في المضارع[5]، وقد ذهب ابن سيده في القراءة إلى ما هو مشهورٌ في اللغة وأكثر استعمالًا وفصاحة، وهو منهج أكثر علماء اللغة.

وبعد فهذا ما أمكن إيرادُه وتيسَّرَ ذكره في هذا البحث، وإلا فالمواضع كثيرة في هذا الباب، لكني اقتصرت على هذا خشية أن يطول البحث، وفي نهاية هذا البحث يتضح من خلال القراءات المشكلة الواردة في كتاب المحكم والمحيط الأعظم لا بن سيده مدى عنايته بتوجيه القراءات والدفاع عنها فكتابه يعتبر من أهم الكتب التي اهتمت بذكر القراءات وتوجيهها، وجعلها مصدرًا من مصادر الاحتجاج في كثير من المسائل اللغوية، وتوضيح أصل الكلمة اللغوية المقروءة بها في القرآن الكريم، كما يمكن الاستفادة من هذا الكتاب في معرفة توجيه القراءات المتواترة والشاذة أيضًا، وقد توصلت في نهاية هذا المطاف إلى عدة نتائج من أهمها:

1. عناية ابن سيده بتوجيه القراءات عمومًا، والقراءات المشكلة خصوصًا، حيث نجد في كتابه الكم الهائل من القراءات مع توجيه كل قراءة، وقد ساعده في ذلك تمكنه في اللغة، ومعرفته بالقراءات.

---

(1) ابن سيده، المحكم، ج8، ص450.

(2) النوزاوازي، المغني، ج2، ص592، وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص27، ورضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ج1، ص103، والشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة له أيضًا، ص14.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، ج3، ص278، والزبيدي، تاج العروس، ج16، ص64،63.

(4) الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ج1، ص103.

(5) أحمد مختار عمر، **معجم الصواب اللغوي**، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م) ج1، ص815.

2. لم يلتزم ابن سيده على منهج واضح يمكن الاعتماد عليه في رده لبعض القراءات، كما لم يبيّن مذهبه في النحو، حيث اختلف منهجه مع القراءات المشكلة فهو في بعض الأحيان يقوم بتوجيه القراءة على أحسن توجيه ويخرجها على أفضل تخريج، وفي بعض القراءات يقوم بردها وتضعيفها، إلا أنه يمكن أن يقال أنه اعتمد في ذلك ما هو سائغ في اللغة واكثر استعمالًا، كما يمكن القول أنه يميل إلى المذهب البصري في النحو، وذلك من خلال حكمه لبعض القراءات التي أوردها في محكمه والتي توافق مذهب البصريين.
3. اعتمد ابن سيده في القراءات المشكلة من حيث تصحيح القراءة وتخطئتها على ما هو شائع في اللغة وأكثر استعمالًا في القياس النحوي والصرفي وذلك في أغلب المواضع، مبيّنًا علة الضعف في القراءة.
4. يعتبر ابن سيده من العلماء الذين تعاملوا مع القراءات المشكلة بحسب القياس النحوي والصرفي للقراءة، ومع ذلك يعتبر من أقلهم تضعيفًا للقراءة، وألطفهم عبارة في تضعيف القراءة أو ردها، حيث نجد أنه لم يقم بالطعن في القراءة أو ردِّها ردًّا كليًا، أو تنقُّصه للقراءة، وغالب ما ذكره في القراءة أنها شاذة، وهو مصطلح مقبول عند العلماء عند فقد القراءة لأحد أركان الثلاثة الصحيحة في القراءة.

المصادر

-ابن مجاهد، أحمد بن موسى أبو بكر، السبعة في القراءات. (ط2). شوقي ضيف (تحقيق).مصر: دار المعارف، 1400هـ.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (1406هـ/1986م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (ط2). عبد الحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي (تحقيق). دار محمد بشير الادلبي دار سزكين للطباعة والنشر.

-ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. سر صناعة الإعراب، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

-المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط3، 1417هـ-1997م).

-المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلي للشئون الإسلامية لجنه احياء التراث الإسلامي، ط1، 1415هـ – 1994م).

-ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبدالله. (دت). مختصر شواذ القراءات. (د.ط). القاهرة: مكتبة المتنبي.

-ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ط4، ١٤٠١هـ).

-الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين. جدة: دار التفسير، ط1، 1436هـ-2015م.العُكبرِي، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد -السيد أحمد عزوز، (لبنان: عالم الكتب، ط1، 1417هـ- 1996م).

-الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معانى القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م).

-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م).

-النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّقَ عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ١٤٢١هـ).

-أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٠هـ).

-الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د. ت).

-القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م).

-أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٤١٣ هـ/١٩٩٣م). الحجة للقراء السبعة. (ط2). بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. (تحقيق). (بيروت: دار المأمون للتراث، ط2،).

-الدوري، أبو عمر حفص بن عمر، جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: حكمت بشير ياسين، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ط1، 1408هـ-1988م).

-ابن فارس، أحمد القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1399هـ/1979م).

-أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1429هـ-2008م).

-ابن حنبل أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأراؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001م).

-الراغب الأصبهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق: دار القلم، ط1، 1413هـ).

-الخليل، أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (لبنان: بيروت، ط1، 1988م-1408هـ) .

-الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق: مير محمد حسن، (ط1). المجمع العلمي العراقي 1393هـ – 1978م).

-الصغاني، ورضي الدين الحسن بن محمد، الشوارد ما تفرد به بعض أئمة اللغة، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لمطابع الأميرية ط1، 1403هـ-1983م.

-الكرماني، رضي الدين محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، (لبنان: مؤسسة البلاغ، د. ط، د. ت).

-الزَّجَّاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق. (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م). معاني القرآن وإعرابه. (ط1). عبد الجليل عبده شلبي (تحقيق). بيروت: عالم الكتب.

-سيبويه، عثمان بن قنبر، (1408هـ/1988م) الكتاب. (ط3). عبدالسلام هارون (تحقيق). القاهرة: مكتبة الخانجي.

-طعامنه، علي، مآخذ الزّجّاج اللغوية على بعض القراءات القرآنية المتواترة: دراسة وتوجيه، (رسالة ماجستير في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة آل البيت).

-الجرجاني، الشريف علي بن محمد، كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، 1983م).

-السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم، د. ط، د. ت).

-الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1981م). العباب الزاخر واللباب الفاخر.(ط1). محمد حسن آل ياسين (تحقيق). بغداد:دار الرشيد لنشر.

-عبدالفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1408هـ-1981م).

-الحربي، عبدالعزيز علي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا، (رسالة دكتوراه، مكة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، 1417هـ).

-الخطيب، عبداللطيف، معجم القراءات، (دمشق: دار سعد الدين. د.ت. د.ط).

-ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، 1398هـ-1978م)

-الصحاري، سلمة بن مسلم، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والتراثة، ط1، 1420-1999م).

-الواحدي، علي بن أحمد بن محمد، التفسير البسيط، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1430هـ).

-النوزاوازي، محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهَّان، المغني في القراءات، تحقيق: محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، (السعودية: الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "تبيان"، ط1، 1439هـ -2018م).

-الأزهري، محمد بن أحمد بن أبو منصور، معاني القراءات، (الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، ط1، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م).

-الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، ٢٠٠١م).

-أبو العز، محمد بن الحسين الواسطي القلانسي، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر. تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، (مكة: مكتبة الفيصلية، ط1، 1404هـ/1984م).

-ابن جرير، محمد الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (مكة: دار التربية والتراث، د.ط، د.ت).

-ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، إشراف: علي محمد الضباع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط. د.ت).

-الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المختصين، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت).

-الزمخشري، محمود بن عمرو جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط3، ١٤٠٧ هـ).

-مكي، أبو محمد ابن أبي طالب القيسي. (1404هـ/1984م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. (ط3). محيي الدين رمضان (تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.

-المنتجب الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، (المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).